مجلة العلوم الإسلامية مجلد: 01 عدد 02 ديسمبر 2019ـــ ISSN : 2773-2770
ص ـ ص: 110ـ 153

الخطاب الدّيني وحدود ممارسته بين التّطرف والاعتدال

❁ جلول بن طرات - جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس
djbenttrat@gmail.com

الملخص:

يشكل الخطاب الديني بين النظرية والممارسة حجر الأساس لثقافة الاعتقاد عند الإنسان التي تتحرك في حدود العلاقة بين ما يؤمن به، وما يعتقد فيه، لذلك فإن واقع تلك الممارسات الدينية قد اختزلت تمثلات أزمة الخطاب الديني في الوطن العربي بخلاف ما هو عليه عند الغرب، ومن ثم جاءت هذه الممارسات لتحمل جدلية التطرف والاعتدال التي استوعبت تلك التطورات التاريخية والتحولات الثقافية والسياسية، والصراعات الإيديولوجية التي نتجت أفكارا وقيم دخيلة على العالم الإسلامي خاصة ظاهرة التشدد والتطرف والتعصب والتفكير التي ولدّت اغترابا ثقافيا واستلابا عقائديا أدى إلى تقويض العقل وتغييب حضوره في فهم وتأويل النص الديني، ومشروعية الاجتهاد وفق مطابقة العقل لأحكام الشرع وقيمه وثوابته في القرآن والسنة، ومن ثم يمكن تحقيق مقصدية الاعتدال في ممارسة الخطاب الديني الخاصة، وإلجام العوام عن طبيعة هذه الممارسة التي قد تنتج خطابا تكفيريا وجهاديا وهذا ما نلمسه في واقع ثورات الخراب العربي، ومن هذا المنظور فإن حدود ممارسة الخطاب الديني يحمل كل المؤسسات الدينية داخل المجتمعات العربية خاصة ترسيخ الثقافية الشرعية

الصحيحة التي تجمع بين الصحيح المنقول والصريح المعقول خارج دائرة المغالطة في الخطاب، والتلاعب بالألفاظ وكل ما سيشكل تلك السفسطة الدينية التي تغلب التطرف على الاعتدال، وتخرج عن نطاق مقاصد الشريعة الإسلامية، فظاهرة التطرف تمتد في مظهرها السلبي، وبذلك فقد عرفت الجزائر على غرار بعض الدول العربية تطرفا دينيا كان سببا مباشرا في تصدع منظومة القيم فظهر العنف بجميع أشكاله، وظهرت الفرق الدينية، والتنظيمات الإرهابية التي استعملت الدين كوسيلة للترويج عن أفكارهم ومخططاتهم العدائية القائمة على سفك الدماء، والاغتصاب والاختطاف، وهذا ما ينافي قيم الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى ثقافة التسامح والسلام، وترشيد حقوق الإنسان وهذا ما يؤسس للغة الاعتدال التي تحتفظ ببعدها الإنساني والأخلاقي كنظرية في السلوك وممارسة الاعتقاد الديني الذي ينفتح على ثقافة الحوار والتواصل بين جميع الأديان والحضارات.

الكلمات المفتاحية:

الخطاب الديني – التطرف – الاعتدال –العنف – التسامح – السفسطة الدينية – الصراع الإيديولوجي – التشدد والتكفير – الخاصة – العوام.

Résumé : Le discours religieux entre théorie et pratique constitue la pierre angulaire de la culture de la croyance en l'homme qui évolue dans les limites du rapport entre ce en quoi il

croit et ce en quoi il croit. Par conséquent, la réalité de ces pratiques religieuses a réduit la crise du discours religieux dans le monde arabe par opposition à ce qu'elle est en Occident. Ces pratiques ont fini par résister à la dialectique de l'extrémisme et de la modération qui absorbait ces développements historiques, ces transformations culturelles et politiques et les conflits idéologiques qui ont engendré des idées et des valeurs exotiques sur le monde islamique, en particulier le phénomène de l'extrémisme, de l'intolérance et de la pensée, générateurs d'aliénation culturelle et de polarisation idéologique. La raison et l'absence de sa présence dans la compréhension et l'interprétation du texte religieux, et la légitimité de l'ijtihad selon la conformité de l'esprit aux dispositions de la charia et à ses valeurs et constantes dans le Coran et la Sunnah, et peut ainsi atteindre le but de la modération dans la pratique du discours religieux privé, et la généralisation de la nature de cette pratique Dans ce contexte, les limites de la pratique du discours religieux portent sur toutes les institutions religieuses des sociétés arabes, en particulier sur l'établissement d'une culture juridique correcte qui combine le juste et le raisonnable et le raisonnable en dehors du cercle de la falsification de la parole et de la manipulation des mots et de tout. Toute cette sophistication religieuse, qui a vaincu

l'extrémisme et la modération, hors du cadre des objectifs du droit islamique, le phénomène de l'extrémisme s'étend dans son aspect négatif, de sorte que l'Algérie a connu certains pays arabes, l'extrémisme religieux étant une cause directe de la fragmentation du système de valeurs et de la violence apparue sous toutes ses formes, Et les organisations terroristes qui ont utilisé la religion comme un moyen de promouvoir leurs idées hostiles et leurs stratagèmes fondés sur l'effusion de sang, le viol et les enlèvements, ce qui est contraire aux valeurs de la vraie religion islamique qui appelle à une culture de la tolérance et de la paix et à la rationalisation des droits de l'homme. Son rôle moral et moral en tant que théorie du comportement et de la pratique des croyances religieuses, ouvrant la voie à une culture du dialogue et de la communication entre toutes les religions et les civilisations.

les mots clés:

Discours religieux - extrémisme - modération - violence - tolérance - sophistication religieuse - conflit idéologique - extrémisme et pénitence - privé - citoyens ordinaires

المقدمة:

ارتبطت عوامل التغير القيمي داخل العالم الإسلامي بطبيعة ممارسة الخطاب الديني الذي انفرد بخصوصياته وعناصره ومكوناته ضمن ثقافة المجتمع السائدة، وكل القيم والأفكار والمعتقدات، والأنماط الاجتماعية التي ترتبط بتلك المؤسسات الدينية الحاملة لكل الثوابت والمتغيرات التي ينفتح عليها الدين الإسلامي بصفة خاصة، والديانات التوحيدية الأخرى، لذلك جاءت تلك الدراسات الفلسفية والسوسيولوجية والأنثربولوجية لتعرف بظاهرة التطرف الديني من حيث أسبابه وخلفياته، وآثاره وانعكاساته على مستوى الوعي والسلوك ومؤسسات التنشئة الاجتماعية على غرار تلك التنظيمات الدينية داخل الوطن العربي، أين صاحبت ظهورها ظاهرة العنف، التكفير والهجرة، ومن ثم فإن طبيعة الانفتاح الثقافي الأعمى على تلك الأفكار الدخيلة والتعلم الخاطئ للدين من حيث التأويل وتفسير النص الديني من خلال ترويح تلك الفتاوى التضليلية، والدعوة إلى العنف الديني لأسباب سياسية، أو عرقية إيديولوجية، أو ممارسة العوام لطبيعة هذا الخطاب في غياب تلك الضوابط الشرعية الصحيحة في ممارسة ثقافة الاختلاف بعيدا عن ظاهرة التعصب الأعمى والتطرف الديني المنحرف، لدلك فإن تاريخ هذه الظاهرة يضرب بجذوره في عمق تاريخ في الفكر الديني، لاسيما هيمنة الكنيسة على حرية التفكير والمعتقد في العصر الوسيط داخل المجتمعات الغربية، ونطور أزمة العقل والنقل من خلال طبيعة الخلاف بين الفلسفة والدين عند فلاسفة الإسلام، وعلماء الكلام والفقهاء والمناطقة، لهذا الغرض تمثل الممارسة للخطاب الديني مشكلة

قائمة بذاتها اختزلت كل مظاهر الاغتراب الثقافي، والصراع الإيديولوجي الذي أدى إلى أدلجة الفكر الديني ضمن علاقة الأفراد بظاهرة التشدد والتطرف والتعصب، وغياب التسامح والاعتدال الذي يهدف إلى بناء منظومة القيم، وتوجيه كل المعتقدات الدينية بشكل صحيح يؤسس لمجتمع الحريات خارج سلوك الإرهاب، وضمن هذا المعنى فإن تطور وتنامي هذا السلوك كممارسة ينطلق من فكرة العلمانية التي تقوم على ضرورة فصل الدين عن الدولة، أو اصطدام الخطاب الديني بثورة العولمة وقيم الحداثة التي فككت هذا الخطاب وأنتجت تصورا آخر لآليات ممارسته، لا سيما تأثير الحوار الثقافي بين الأديان والحضارات على تلك الأنساق والبنى الاجتماعية للمنظومة الدينية التي ينفرد بها خطاب المسجد عند المسلمين من جهة، وخطاب الكنيسة عند المسيحيين من جهة أخرى، هذا الواقع قد استوعب كل التحولات والتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي صاحبت الوعي الديني الذي يربط المعتقد بطبيعة هذا الواقع الذي استنسخته تلك الممارسات التي جعلت مفردات التشدد والعنف والتعصب والإرهاب ملازمه للدين الإسلامي على غرار تلك التنظيمات الجهادية التكفيرية التي كشفت عن ملامح العلاقة العدائية بين الإسلام والغرب من جهة، ومظاهر الثورة والتمرد والخروج عن أنظمة الحكم بحجة تطبيق الشريعة والخلافة الإسلامية، وضمن هذا المعنى جاء موضوع هذا البحث للوقوف عند حدود طبيعة ممارسة الخطاب الديني

بين التطرف والاعتدال، فإلى أي مدى يمكن ضبط آليات هذه الممارسة؟ وأين تظهر أبعاد مشروعية ذلك بين مقصدية الاعتدال وأزمة التطرف؟

أولا: الخطاب الديني بين الاعتدال والتطرف:

إنّ الحديث عن مشكلات العالم الإسلامي لا يخرج عن نطاق تأثير العولمة الثقافية في منظومة الوعي الديني لثقافة المجتمع العربي التي تحمل كل مقومات الدين الإسلامي، وثوابت مرجعتيها في القرآن والسنة، لذلك تعتبر الشعوب الإسلامية هذه المرجعية الدينية بمثابة حجر الأساس لهويتها ووجودها وكيانها الثقافي والاجتماعي، إلا أن ممارسة تلك المعتقدات والقيم قد اصطدم بظاهرة التطرف "extremism"، «فهو في أبسط معانيه الخروج عن القواعد الشفهية (العرف) أو المكتوبة (القانون) والقيم والأطر الفكرية والدستورية التي حددها وارتضاها المجتمع كتحديد لهويته، وسمح من خلالها بالتجديد والحوار والمناقشة...فموضوع التطرف قد يكون فكريا أو سلوكيا، فهو كلا نهايتي مقياس الاعتدال وليس يلحدهما فقط، ويتبع التطرف اتجاها عقليا وحالة نفسية تسمى بالتعصب "Fanaticism"»،[1]، وضمن هدا المعنى تنفرد تلك الجماعات الدينية المتطرفة بسمات العنف والتشدد والتعصب للدين على حساب مقاصده ومبادئه التي تدعو للرفق والتسامح والجدال بالحسنى مع الآخر، لهذا تحول التطرف الديني إلى إرهاب بقوي عصبية الجاهلية الأولى، ويغذي كل سلوك عدواني يتعارض مع الأصل الخير للطبيعة الإنسانية، ومن ثم تظهر ظاهرة التطرف الديني

[1]- محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص05.

كفكر راديكالي يدعو للهدم أكثر من البناء، لا سيما موجة الأفكار والتوجهات العقائدية والممارسات الدينية الخاطئة التي تتحرك في نطاق التوظيف السلبي للنصوص والفتاوى قصد استعمال لغة الثورة أو الرفض أو التمرد أو الخروج عن نظام سياسي معين، أو محاولة تغيير الظواهر الاجتماعية انطلاقا من طبيعة هذه الممارسات، «...فالفكر المتطرف في أغوار العقول وأعماق القلوب ما لم يبدأ التعامل الفكري والنفسي مع هؤلاء الشباب فتظل الدائرة تأخذ مسارها، تبدأ كما تبدأ دائما دعوة هادفة إلى الله ثم لا تلبث الوجوه أن تعبس والصدور أن تضيق، ولا تلبث فوهة البركان أن ترسل الحمم على أصحابها وعلى الناس»[2]، لذلك فإن انحراف الممارسة الدينية عن سلوك التدين قد جعل من الاعتقاد يصطدم بهذه الظاهرة التي دفعت ببعض المجتمعات العربية إلى تغيير أوضاعها عن طريق القوة والعنف، وهو ما حول اللحية والجلباب والزي الأفغاني إلى علامة للإرهاب الديني، فالتطرف لا يرتقي إلى مستوى مفهوم الاعتدال والوسطية التي تقوم على الالتزام الديني الصحيح بالآداب الشرعية والسنن القولية والعملية التي توجه وترشد الشباب إلى فهم دينهم دون الاصطدام بتلك المغالطات والتضليلات والأوهام والفتاوى التي تغذي التطرف وتشجع على العنف والتشدد والغلو، فالإسلام دين يدعو للتسامح ونشر ثقافة السلام، وترسيخ قيم الحوار والانفتاح الثقافي على الآخر في حدود تعاليمه ومبادئه وثوابته، كونه يجمع بين العبادة والمعاملة الحسنة التي تتحرك في حدود الاعتدال

[2]- المرجع نفسه، ص7، 8.

في الفهم والممارسة القائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبار هذا المبدأ مقياس خيرية الأمة الإسلامية، ومن هذا المنظور فبناء منظومة الفضائل ومكارم الأخلاق داخل فضاء ممارسة الخطاب الديني تنطلق من فهم القيم الدينية المطابقة لنصوص وأحكام وتكاليف الشرع وليس المخالفة لها، وتنتهي عند حدود إلجام العوام من الاشتغال بقضايا الدين ومسائله النظرية والعملية، خاصة ظاهرة الغلو والتطرف في ممارسة الاجتهاد والإفتاء في القضايا التي تفتقد لحضور نص شرعي من القرآن والسنة، لذلك ظهر نوع من التهاون والتشدد في التحريم، والتساهل في التحليل من جهة، وممارسة التدين بشكل خاطئ وهذا ما يعكس حقيقة الرويبضة، أي الشخص التافه الذي يتكلم في شؤون العامة في غياب علم شرعي يؤهل هذه الفئة من الناس الولوج إلى تلك الممارسات الدينية، فضوابط الاعتدال تحتفظ بقيمها ومعاييرها داخل إطار تماسك وانتظام وتوافق تلك الممارسات، مع فقه سد الدرابع الذي يقوم على مبدأ درأ المفسدة وجلب المصلحة، وليس صراع القيم وانحراف تلك الاجتهادات والفتاوى الدينية عن طبيعة هذا المبدأ، مما قد يعرض المجتمع إلى العنف والاضطهاد والتطرف الديني، وهذا ما نشهده في كثير من البلدان العربية والإسلامية انطلاقا من ظاهرة الإرهاب، العلمانية. الإسلام السياسي، وتعدد التنظيمات الجهادية، وفتنة الحروب الطائفية، وهكذا تتصارع تلك الأضداد والمتناقضات في تقويض حقيقة الخطاب الديني على مستوى حقيقة التدين كسلوك تعبدي صحيح من جهة، وحقيقة التطرف والاعتدال من جهة أخرى، فالفكر المتطرف قد شوه صورة الإسلام عند الغرب، أين تم الانقلاب

على القيم التي اختزلت نسقا ونظاما يعبر عن القمع والتخلف القيمي الذي انفرد بنموذج آخر لممارسة الخطاب الديني، «...فهناك العديد من الأفراد الذين يخشون من التجديد، أو الذين تمنعهم مصالحهم أو مراكزهم من تقبل التغير القيمي، ولا بد من حل التقبض الذي يحدث في النسق القيمي بين ما هو قديم متوارث، وبين ما هو جديد، والفشل في هذا يؤدي حتما إلى التخلف القيمي، حيث توجد تناقضات بين رواسب قيمية جديدة، ومطالب وقيم الواقع الجديد. كذلك غالبا ما ينشأ عن هذا التخلف القيمي تناقضا بين القيم النظرية أو اللفظية، والسلوك أو المواقف الفعلية، وهذا ما يؤدي حتما إلى الاضطراب والضغوط الأخلاقية والنفسية التي يتعرض لها الأفراد في مرحلة الانتقال من نسق لآخر كموجهات للسلوك الجديد»،[3] وضمن هذه الرؤية أخذت ظاهرة التعصب الديني تلازم الإسلام خاصة ما تعلق بالعبودية والصراع المذهبي والاقتتال الطائفي، والانغلاق على القديم ومحاربة كل جديد، لدلك أصبحت كل التنظيمات الدينية السلفية تتحدث بلغة التطرف والتشدد والغلو في الدين، في غياب أدوات التجديد والتنوير العقلاني الحداثي التي تؤسس لثقافة الاعتدال في ممارسة الخطاب الديني الذي يربط النسق القيمي للدين الإسلامي بخصائص المجتمع المحافظ المنفتح على جميع الثقافات والحضارات، فالطابع الديني لكل نسق أو نمط ثقافي داخل المجتمع قد يحمل ذلك التراكم التاريخي لتلك الأفكار والاتجاهات التي تتحرك في حدود سلطة

[3]- المرجع نفسه، ص21.

الدين أو الإيديولوجيا أو العلم، أين انصرف الاستعمار الثقافي للمجتمعات العربية إلى نشر قيم وتعاليم ديانته، مما ساهم في اختزال تلك الثوابت والمتغيرات خارج المرجعية الدينية الإسلامية، فظاهرة التطرف الديني قد ترجمت قابلية الغالبية العظمى من الجماعات والتنظيمات الدينية إلى استخدام مفردات التشدد والتعصب كذريعة عقائدية أو سياسية ترتبت عنها كل أشكال العنف، لاسيما تلك الأساليب التي يستخدمها تنظيم القاعدة، أو تنظيم داعش، أو تنظيم بوكو حرام، أو ما عرفه المجتمع الجزائري والمصري، على غرار تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو تنظيم الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي، زيادة على ذلك تلك الحركات والأحزاب الدينية التي تستخدم خطابا دينيا متشددا تارة، ومعتدلا تارة أخرى، لذلك فإن المتأمل لواقع المسلمين اليوم يجمع على حقيقة مفادها أن أدلجة الخطاب الديني قد حول تلك الممارسات الدينية إلى فتنة ثقافية واجتماعية وسياسية أدت إلى تعصب وعنف وتطرف بين أفراد المجتمع ومعظم التنظيمات التي حملت داخل مشروعها التمسك بالإسلام واللغة العربية بشكل مطلق، لهذا الغرض تبقى الأسباب المباشرة للتطرف مرتبطة بمشكلة تغير القيم وازدواجية الممارسة للخطاب الديني على نحو علماني لائكي من جهة، وعلى نحو سياسي حضاري من جهة أخرى، «...وفي ظل هذه الفوضى الحضارية والصراع بين ما هو "ديني" وما هو "علماني" نجد ظهور حركات يتخذ بعضها الموقف اليساري، والبعض الآخر الشكل الديني، وأحيانا أخرى الأشكال الفوضوية الهدامة، أضف إلى ذلك القلق الذي أصاب المجتمع، خاصة الشباب نتيجة مشكلة الهوية، وهذا ما دفعهم إلى

اللجوء إلى العنف...كل هذه العوامل قد أثرت على الموجهات القيمية للإنسان المصري وخلقت ازدواجية قيمية في شخصيته...»،[4] وضمن هذه الرؤية بقي مفهوم التطرف يشكل خطرا وتهديدا حقيقيا للمجتمع، ومنظومة القيم الداعية للتسامح الديني، لذلك فقد حاولت الدراسات الاجتماعية الحديثة أن تربط أشكال العنف والتطرف الديني بمشكلة التدين وأثرها على طبيعة الالتزام بأحكام الدين والسير على منهج السلف الصالح، «...فالتطرف يعني الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها وسوء الفهم لها، قد يصل بالمرء إلى درجة الغلو والمنكور في الدين....»[5]، ومن ثم فاتباع هوى النفس، والجهل بأمور الدين قد يدفع الكثير من العوام إلى الانحراف عن الممارسات الصحيحة للخطاب الديني، وهذا ما حذر منه الشرع عن طريق العقل والنقل خوفا من تضليل الناس وخداعهم من خلال حملهم على الغلو والتشدد الذي يسيء للدين الإسلامي ظاهرا وباطنا، وهكذا يتأرجح التطرف في الدين بين الخلاف والاختلاف إلى درجة التعصب الديني الذي يغذي تلك الصراعات المذهبية في الأصول والفروع، على غرار ما هو متفق عليه أو مختلف فيه، خاصة على مستوى القياس والإجماع والمصالح المرسلة وفقه سد الذرائع، لذلك عرفت المجتمعات الإسلامية طبيعة التطرف الديني مع وفاة الرسول

[4]- المرجع نفسه، ص32.

[5]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2002، ص15.

عليه السلام، وانقسام الأمة الإسلامية إلى فرق وملل ونحل، وظهور حروب الردة، زيادة على ذلك سقوط الخلافة الإسلامية التي استأنست بظهور الخوارج والشيعة والسنة، كل هذه العوامل كان لها دخلا في إحداث هذه الفتن والصراعات التي انفتحت كذلك على ظهور الفرق الكلامية على غرار المعتزلة والأشاعرة والجهمية، كما شكل التعصب الديني حجر الأساس في طريقة فهم قضايا الإسلام عند معظم الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة والفلاسفة في العصر الوسيط، «...فالمتطرف يرى أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله، وجهاد في سبيله، وذلك بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفرد أو جماعته الدينية أو السياسية أو الفئوية، فإنه يخرج من حدود الفكر إلى نطاق الجريمة وبتحول إلى إرهابي...»[6]، فحرية المعتقد لا تسمح بالتطرف وإنما بالاعتدال، ولا تكره الآخر على اعتناق دين معين بواسطة التعصب والغلو والتشدد، لاسيما في الإسلام باعتباره دين المودة والرحمة والحرية في الالتزام طواعية وليس كرها مثل الحجاب بالنسبة للمرأة، أو اللحية بالنسبة للرجل، ومن ثم يبقى الاعتدال هو السلوك الأمثل لتحقيق الوسطية في الإسلام، «...فالمنحرف أو المتطرف هو الذي يميل إلى أحد الطرفين أو إلى أحد جانبي هذا الطريق الميسر، فيجاوز حد الاعتدال، ويتخذ مواقف صلبة من العقيدة في وجه الظروف المتغيرة التي قد تتطلب مرونة في التفسير والتطبيق، ويلزم طرف في مواجهة الطرف الآخر، ويلزم اتجاها معاكسا نقيضا

[6]- المرجع نفسه، ص17.

لخصم حقيقي موجود في الواقع أو الخيال...»[7]، فالوعي الديني المغترب قد جعل من أساليب التطرف والتعصب نموذجا لامتلاك الحقيقة من خلال تكفير كل شخص لا يتقيد بطريقة معينة في التدين والالتزام، وهكذا فإن أزمة التطرف الديني قد حولت تلك الديانات والمذاهب إلى حقل ملغم بالعنف والإرهاب، خاصة تلك الجماعات الإسلامية المتطرفة التي حولت الخطاب المسجدي إلى خطاب جهادي تكفيري وليس خطاب تسامحي اعتدالي، لذلك تشكل لغة الاعتدال في ممارسة الخطاب الديني شكلا من أشكال التشاور والحوار والدعوة والتبليغ، بعيدا عن التطرف الذي اختزله التيار الإسلامي في أحكام جماعة التكفير والهجرة، وقتال كل من يخالف هذه الجماعات الدينية المتشددة، «...فقد شملت أحكام الجماعات الإسلامية المتطرفة مجموعة الأفكار والفتاوى التي تتناول كل جوانب الحياة، وتدعو إلى تحريم كل شيء من نعم الحضارة والحياة المعاصرة، فالتليفزيون حرام، والتمثيل حرام، والمسرح حرام، وكل ما يتعلق بالمرأة حرام، فصورتها عورة، وتعليمها مفسدة، ومصافحتها إثم، ووجهها يثير الشهوة، ومحرم عليها أن تختلط بالناس والمجتمع أو تسعى للرزق والعمل أو تتولى وظائف أو مسؤولية...»[8]، فقد عرفت بعض بلدان العالم الإسلامي هذا النموذج من التقليد الأصولي المتطرف والمتشدد، على غرار إيران ومصر والجزائر وباكستان وأفغانستان، فرغم تطابق بعض الفتاوى مع مشروعية الحلال والحرام في الإسلام، إلا أن

[7]- المرجع نفسه، ص16.

[8]- المرجع نفسه، ص22، 23.

نظرتهم الظلامية هذه في بعض القضايا الدينية جعلت أغلبية الشعوب تنفر منهم، وتعتبره كتنظيمات إرهابية خارجة عن مقاصد وقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، لأن قراءة نصوص الدين عن جهل قد يؤدي إلى مفسدة كبيرة، وهو ما يشهده تاريخ وواقع هذه التنظيمات الإرهابية، والجماعات الدينية المتطرفة من قتل واغتصاب واختطاف وسرقة لممتلكات الغير، وتخريب لمنشءات الدولة، في حين طريقة الاعتدال والفهم العقلاني المشروع للخطاب الديني الإسلامي قد رسخ ثقافة التسامح والمواطنة الحقيقية، والانفتاح على تلك الثقافات والحضارات خارج إطار التعصب وتكفير الآخر، والدعوة إلى ممارسة حرية الاعتقاد دون إكراه أو تطرف من شأنه دفع الناس إلى ممارسة تلك الثقافة العدائية، والكراهية للإسلام، فمظاهر الالتزام الديني الصحيح ينطلق من فهم حقيقة الإسلام وكل ماله علاقة بالتدين الصحيح من خلال تلك العبادات والمعاملات المشروعة، ويكتمل في امتلاك آليات وأدوات الممارسة والاستعمال الصحيح للخطاب الديني على غرار الإفتاء والاجتهاد، وعدم ربط تلك الممارسات بخلفية سياسية أو إيديولوجية، فمظاهر المبالغة والإفراط في التحريم، على غرار ظاهرة تحديد النسل، والتعامل مع البنوك، والسياحة، قد دفعت بالمفكر "محمد الغزالي" إلى الانفراد بقوله: «...إن السياحة من تعاليم الإسلام ولا تتعارض مع روحه أو نصوصه، وأن الله هو الذي يحاسب الناس على سلوكهم وما في قلوبهم، وليس البشر أن يحاسبونهم، وأن اختلاف العقيدة لا يبرر الاعتداء...وأن بيننا وبين كل ما يأتي إلى بلدنا سائحا أو زائرا عقدا ضمنيا يعرفه الإسلام بأنه "عقد أمان"، بمقتضاه يكون الزائر في حمانا،

ومسؤوليتنا كاملة عن دمه وماله وعرضه، وليس مسلما من ينقض عقد الأمانة، ولكن من يعتدي على السائح فهو في حكم الإسلام غادر وجاحد وخائن للأمانة»[9].

إن الفهم الضيق للدين الإسلامي هو ما حول تلك الممارسات الدينية إلى وسيلة لتقويض وإجهاض الوسطية والاعتدال، والدعوة إلى الغلو والتطرف في الأمور الفرعية والخلافية، على غرار تلك الكليات والجزئيات، أين ظهرت تلك الأفكار الدخيلة على العالم الإسلامي، وأثرها على طبيعة الممارسات للشعائر الدينية بشكل صحيح، فكل ما ينفرد به التطرف الديني من خصوصيات وآثار نفسية واجتماعية قد أدى إلى تحول في المفاهيم والقيم الأخلاقية التي استوعبتها تلك الأديان والأنظمة الاجتماعية، ومن ثم فالسلوك المنحرف الذي صاحب هذا التحول قد ارتبط بوجود تلك الصراعات والتناقضات التي عرفها الدين الإسلامي في العالم، خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية، ووسائل الاتصال الجمعي، وأدوات التفاعل والتعبير الثقافي والاجتماعي داخل قيم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لذلك فإن واقع المسلمين اليوم يعايش تلك الأزمات التي حولت الخطاب الديني إلى للصراع، خاصة ظاهرة الإرهاب التي حملت معها تفكك في الروابط التاريخية والاجتماعية بين شعوب العالم الإسلامي، لهذا الغرض فالاعتدال والوسطية تجعل من الإسلام محركا أساسيا في مواجهة ثقافة الغرب وكل أفكار الديانة المسيحية المحرفة، «...فقد أصبحت قوة الإسلام في إفريقيا اليوم مؤثرة،

[9]- المرجع نفسه، ص23.

وتتجلى هذه القوة أولا على المستوى الديمغرافي حيث بشمل المسلمون الغالبية العظمى من سكان أكثرية البلدان الإفريقية...إذ يستمد الإسلام حيويته من عدة عوامل وبصفة خاصة قدرة مبادئه على التكيف مع المجتمع الإفريقي، لأن اعتناق الإسلام لا يؤدي إلى أحداث قطيعة مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الإفريقي، إلا التي تعاكس المنطق الصحيح والعقل السليم والمصلحة العامة بل يثبتهما، هذا إلى جانب أن الإسلام يمنح إطارا اجتماعيا مثاليا لا عادة بناء، أي مجتمع انهار بتأثيرات التطور التقني الحديث، كما أن الشعوب الإفريقية التي استعبدها الاستعمار وصدمها تستكين للإسلام وتطمئن إليه، وتشعر بأنه أقل غرابة من المسيحية، وأقرب إلى الفطرة الإنسانية...»[10]، ووفق هذه الرؤية تبقى مشكلة المجتمعات العربية مع ظاهرة التطرف الديني على مستوى الممارسة قائمة، لا سيما تأثير مكونات الثقافة المادية واصطدامها بتفكك وتصدع قيم التنشئة الاجتماعية، وفشلها في مواجهة خطر الحداثة والعولمة، خاصة طبيعة التثاقف الدينية التي اختزلت الدين كثقافة في المعرفة والسلوك، ومن ثم فكل حالة صراع أو اغتراب ديني قد تكون ناجمة عن التطرف والتشدد والمغالاة في فهم الدين، وسوء ممارسة ثقافة الاختلاف مع الآخر، لذلك قد تحمل ظاهرة التطرف أبعاد الثقافة البربرية التي يوجهها التعصب بجميع أشكاله وصوره، وهذا ما تنتهي عند حدوده أزمة الاجتهاد، وتأثير الفتاوى، وأثر العنف السياسي واستبداد أنظمة الحكم، كل هذه الأسباب قد تضمنت

[10]- الطاهر بدوي، حالة المسلمين اليوم وأزمات الأسرة المعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 12، ط2، 1984، ص29.

الفرق الجوهري بين ممارسة الخطاب الديني على أساس التطرف أو الاعتدال، فأرقى أشكال الثقافة الدينية عند المسلمين يجب أن لا تتعارض مع القيم الحضارية التي تؤسس للخطاب الديني المعتدل وليس المتطرف، ومن هذا المنظور يستهدف الدين المستوى الثقافي، والوعي الحضاري للشعوب قصد بناء نسق ثقافي ومشروع مجتمعي يربط بين الدين كنظرية في الاعتقاد، وبين ثقافة المجتمع كممارسة تعبر عن تلك العادات الاجتماعية والعقائد وكل ما ينطوي تحت النظام الديني من قيم وأفكار وآداب سلوكية، وهذا ما يتطابق مع ما ذهب إليه المفكر الجزائري "مالك بن نبي" في تعريفه لتلك الثقافة الروحية «باعتبارها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته...وحين تتكون ثقافة مجتمع ما بهذا الشكل فإنها تخلق تاريخه...»،[11] فطبيعة هذه النظرة الثقافية تتعلق بنموذج المعتقدات التي تختلف من مجتمع لآخر من حيث الممارسة التي توجه تلك الاستجابات الروحية للدين على أساس الاعتدال، وليس التشدد والغلو، وبالتالي فالحوار والانفتاح الثقافي على الأديان والحضارات يقوم على الاختلاف وليس الخلاف، وهذا ما يدعو إلى القطيعة الدينية مع الجمود والتعصب الأعمى، والانغلاق الثقافي الذي يجهض حرية

[11]- محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، ص68.

الممارسة للدين على مستوى الممنوع أو المرغوب، الإيمان والكفر، التدين والالتزام، العبادة والمعاملة، فأشكال الممارسة الدينية قد اصطدمت بثقافة التمرد التي تنفرد بالانحراف داخل مواقف الصراع القيمي الذي يظهره الإسلام بخلاف الأديان الأخرى؛ «...فالحركات الدينية المتطرفة تنشأ وفقا للاتجاه الوظيفي بسبب فشل وتعثر النظم السياسية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وذلك لغياب المؤسسات والأبنية اللازمة للقيام بتلك المهمة، ونظرا لضعفها وهشاشتها، فالحركات الاجتماعية المتطرفة هي وليدة التغيرات التي تراكمت في مجتمع ما بحيث أصبحت قيمه ومعاييره لا تشبع حاجات الأفراد ولا تتلاءم مع المتغيرات التي يمر بها المجتمع مما يجعل أفراده يستشعرون القلق الاجتماعي الذي يدفعهم إلى القيام بسلوك جمعي (تحكمه إيديولوجية أو مجموعة من المعتقدات الدينية) يهدف إلى تغيير هذه الأنماط الاجتماعية القائمة»[12]، وضمن هذا المعنى قد يبدو الشخص المتطرف، كائنا عدوانيا مستجيبا لردوده الانفعالية وسلكوه الهيجاني اتجاه وضع اجتماعي معين، ومن ثم فقد تجتمع عوامل الحرمان واليأس الاجتماعي، والبطالة، وطريقة التعبير عن الذات لإحداث ظاهرة التطرف كعلامة للإشباع الانفعالي من جهة، أو كمحاولة للتقرب إلى الله كدرجة من درجات تحقيق العبودية والالتزام الديني من خلال مفهوم الولاء والبراء والجهاد من جهة أخرى، دون مراعاة الطريقة إن كانت صحيحة أو خاطئة، المهم أن الغاية تبرر الوسيلة، ومن هذا

[12]- عدلي علي أبو طاحون، سوسيولوجيا التطرف الديني، جذور مظاهر التطرف الديني بين اتباع الديانات السماوية مع دراسة للواقع المصري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1999، ص-ص474-475.

المنظور «فقد أشار "حليم بركات" في مقاله بعنوان "الدين والطبقات الاجتماعية"، إلى أنه من الثابت تاريخيا أن التيارات الثورية المتطفلة في التاريخ الإسلامي من قرامطة وخوارج وغيرهم، ينتمون في أصولهم الطبقية إلى فئات وطبقات الشعب الكادحة من العبيد والموالي والعمال والفلاحين وفقراء المجتمع وغيرهم، كافة الطبقات الاقطاعية الحكامة لا تتحرج في ذمهم واحتقارهم وحرمانهم من كثير من الحقوق لأسباب تتعلق بأصولهم الاجتماعية، وطبيعة ما يحترفونه من أعمال ومهن...»[13]، فالإقصاء والتهميش الاجتماعي قد يدفع الشخص الهامشي إلى التدين داخل منظومة دينية متطرفة وعدائية للمجتمع، رافضا لكل الأفكار ومتمردا على ثقافته وقوانينه وأنساقه، هذا المبرر هو ما شوه تلك الممارسات الدينية للخطاب الإسلامي، فكل أحداث العنف وجرائم الانحراف الخلقي كانت وليدة الغلو والتشدد في الدين، فقد نهى الشرع عن اتباع هوى النفس الأمارة بالسوء، ودعا إلى ضبطها عند الغضب من خلال سلوك الاعتدال الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية فكرا وسلوكا، «...فالإنسان الهامشي يلجأ للتطرف كمحاولة للتعبير عن هامشيته، وعن فقدان دوره في المجتمع...»[14]، وبالتالي فإن التفسير النفسي والاجتماعي لظاهرة التطرف هو ما يبرر تلك الدوافع العدوانية التي تثير في الإنسان الرغبة في الانتقام، لاسيما تلك الشخصية التعصبية التي تعتبر العنف كوسيلة لتجاوز الشعور بالإحباط، خاصة ما تشبع به من قيم دينية

[13]- المرجع نفسه، ص476.

[14]- المرجع نفسه، ص476.

عن طريق تلك الدروس والمواعظ والخطابات التي تشجع على التشدد، وكراهية الشعوب الأخرى التي لا تعتنق الإسلام، ومن ثم فإن تصاعد أعمال العنف والكراهية والعداوة قد ولّد نوعا من التعارض وعدم التعاطف والانجذاب إلى الخطاب التكفيري، والفكر الأصولي المتطرف، في حين خطاب الاعتدال يحمل في طبيعته كل القيم الإنسانية التي تنجذب إليها كل طبقات المجتمع التي تعتبر التعصب الديني سببا مباشرا في إحداث التغيير الاجتماعي، والتحول الأخلاقي في النمط الديني لتلك المعتقدات الثابتة، فالنموذج الديني الذي يتوافق مع ثقافة المجتمع السائدة يدعو دائما إلى الاعتدال وليس التطرف، هذه الدعوة تعبر عن التوافق الديني مع تلك الثقافة وكل التعاليم الدينية، فمظاهر الغلو في الدين قد تعود إلى الصراع الطائفي بين قبول أو رفض تلك الاعتقادات أو الممارسات التي لا تتلاءم مع الالتزام بقواعده الدينية الصحيحة، لذلك عرف الدين الإسلامي تطرف بعض الطوائف على غرار الشيعة وتمسكهم بالوصية والتقية والولاية انطلاقا من تعاليم أئمتهم الإثنا عشر، ونصرتهم لآل البيت علي وفاطمة والحسن والحسين-رضي الله عنهم-، كل ذلك كان باعثا على الخلاف العقائدي، والغلو والتشدد الديني مع أهل السنة، واختلافهم مع المذاهب الفقهية الأربعة (المالكية، الحنابلة، الحنفية، الشافعية)، واعتقادهم في خلافة المهدي المنتظر، وتطاولهم على الصحابة، خاصة أبا بكر وعمر-رضي الله عنهما-، وتحريفهم للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، والأحاديث القدسية، وطريقة احتفالهم بالأعياد الدينية، وممارستهم للطقوس والشعائر التي تحمل بعض علامات العنف الجسدي، لذلك فإن لغة

التطرف الديني عند هذه الطائفة قد أدى إلى تلك السلوكات العدائية الخارجة عن تعاليم الدين الإسلامي، «...فالمؤسسات الدينية قد أغرقت المؤمنين في التقاليد التي ترسخت في عصور التخلف، فبقدر ما يضعون من أنفسهم بها بقدر ما تصبح قوية غنية، فيما يصبحون هم عاجزين فقراء حتى في طلب نظرتهم إلى حياتهم، هذا بالإضافة إلى نقل الثقافة من عالم النسبي إلى عالم المطلق، وتسويغ الواقع وإحلال الماضي مكان المستقبل...»[15] فالمجمع العربي يعاني حالة من التبعية والاغتراب الثقافي نتيجة التطرف الديني الذي حول علاقة الفرد بالمجمع إلى صراع قيمي عقائدي، ومن ثم غابت علاقة التعايش والتواصل الاجتماعي لتظهر تجليات الانحلال والتخلف والتعصب الذي أفقد المجتمع السيطرة على هذا الواقع، «... وفي هذه الأجواء يلجأ الإنسان إلى أية وسيلة شرعية كانت أم غير شرعية لتحسين أوضاعه، ويتقلص وجوده إلى وجود كمي بالدرجة الأولى، إذ تغيب المعاني الكبرى، فالتمسك بالتقاليد الموروثة من عصور التخلف لن يحررنا من دوامة القلق التي تنتج عن غياب المعاني والقيم الكبرى، من هنا قولنا أن الغرق في التقاليد هو نوع آخر من الاغتراب الديني يتجلى أكثر ما يتجلى بغياب البحث والعيش في الماضي بدلا من الحاضر والمستقبل، فينفعل الإنسان بالتاريخ بدل أن ينفعل به ويحوله...»[16]، هذه الرؤية قد جعلت ظاهرة التطرف الديني ترتبط أيضا

[15]- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص448.

[16]- المرجع نفسه، ص449.

بجدلية الترغيب والترهيب التي اختزلت أشكال القمع والإرهاب في صورة تلك التنظيمات والجماعات الدينية التي سلكت مسلك التمرد وإثارة الخوف، ونشر الفتن، ودفع الشعوب إلى العنف والاقتتال والاغتيال، فكل هذه الأساليب والممارسات الدينية المتطرفة قد أثرت بشكل سلبي على الأمن والاستقرار، لذلك تبقى هذه الثقافة الدينية جوهر تلك الانحرافات التي صاحبت تفكك القيم، وتداخل الأفكار والمعتقدات والإيديولوجيات التي اعتبرت الدين أفيونا للشعوب على حد التعبير الاشتراكي لماركس ولينين وانجلز، هذه اللغة لا تختلف كثيرا عن لغة التطرف والغلو في مغالطة الناس بخطاب ديني وهمي، وبمنطق سلفي متحجر لا ينفتح على قيم الاعتدال والوسطية في الإسلام، ومن هذا المنظور لا يمكن ترسيخ ثقافة الاعتدال في ممارسة الخطاب الديني الإسلامي إلا من خلال تحرير الفرد من الجهل، وبناء العقل العربي على أساس الاجتهاد والتجديد الذي يؤسس لمنظومة دينية متحررة من تناقضات الإيديولوجيا، وخطر العلمانية وتهديداتها، وتأثير الطائفية التي هيمنت على العقول، لذلك يمكن ممارسة كل المعتقدات دون خوف أو إكراه، هذه التحديات والرهانات التي تواجه المجتمعات العربية الإسلامية تشكل حلقة من حلقات أزمة الخطاب الديني وحدود ممارسته، لذلك فإن طبيعة التمرد الفردي، والتفكك الاجتماعي قد صنع مأساة هذا الواقع الذي جمع بين اضطهاد الشعوب في جميع المجالات، وبين آليات التحرر والممارسة الدينية المتطرفة عند تلك الجماعات الإسلامية المضطهدة.

ثانيا: أزمة التطرف الديني وعلاقتها بالعنف السياسي:

إن طبيعة العنف القمعي الذي ميز الحياة العربية المعاصرة قد شكل حالة من الاغتراب الثقافي والسياسي والاجتماعي بين الشعوب، أين ارتبط التطرف الديني بطبيعة هذا العنف الذي اختزل عوامل ظهور تلك التنظيمات والحركات الشعبية الثورية نتيجة الاضطهاد والانقلاب على القيم والأفكار والمعتقدات، «...فالتطرف الديني عامة يحاول تكوين منظمات وخلايا سرية وتدريب الأعضاء على استعمال الأسلحة وأعمال التدمير بهدف اغتيال بعض القيادات، وإشاعة الفوضى، ثم الانقضاض على مرافعة الحكم وإعلان الدولة الإسلامية»[17]، فطبيعة هذه الأساليب الإرهابية تعكس حقيقة العنف السياسي الذي ارتبط بضرورة الخروج عن الحكام والتمرد على الأنظمة الفاسدة، انطلاقا من فتاوى الجهاد والتكفير، وتلك الموجة العدائية، وخطاب الكراهية الذي أدى إلى هذا الصراع السياسي الذي حمل في مفهومه وطبيعة أهدافه وخلفياته بنية الوعي الديني والسياسي، الذي انفردت به تلك التنظيمات والجماعات المتطرفة لتحقيق مشروع الخلاقة على حساب التدين الصحيح، ليتم الترويج لهذا التيار الديني الإسلامي داخل الجامعات والمدارس والمساجد، وبعض الأماكن السرية لإقناع الشباب وباقي شرائح المجتمع من الجنسين على الانضمام والانخراط داخل هذه التنظيمات الدينية، ومغالطتهم بجملة من الإغراءات المادية والمعنوية، ودعوتهم إلى الاتجاه المعادي للنظام، كل ذلك قد كشف عن ملامح العنف والقمع والإرهاب بجميع صوره وأشكاله التي استجابت له بعض فئات المجتمع وطبقاته

[17]- محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف، مرجع سابق، ص86.

الذين غرر بهم انطلاقا من مرحلة التعاطف إلى الانتماء إلى الاعتقاد الذي صاحب تلك الثقافة الدينية والترويج لها إعلاميا، عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، واستعمال لغة الانترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك، اليوتوب، السكايب، التويتر)، «... فأول مظهر من مظاهر التطرف هو التعصب للرأي تعصبا لا يعترف للآخرين برأي، وهذا يشير إلى جمود المتعصب على فهمهم، ما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر، ولا يسمح لنفسه للحوار مع الآخرين، فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق، ومن عداه على الضلال، وكذلك يسمح لنفسه بالاجتهاد في الحق وأدق القضايا الفقهية، ولكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين طالما أن ما سوف يصلوا إليه مخالف لما ذهب هو إليه»[18]، فتلك الممارسات الدينية المتطرفة قد جعلت أساليب الدعوة والجهاد والاجتهاد، وكل ما له علاقة بالسياسة والدين ينحرف عن مقاصد الاعتدال والوسطية في الإسلام، «...وهكذا يبلغ هذا التطرف مداه حين يسقط المتطرف عصمة الآخرين ويستبيح دمائهم وأموالهم وهم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الإسلام، ولهذا تصل دائرة التطرف مداه في حكم الأقلية على الأكثرية بالكفر والإلحاد، وهذه الظاهرة متكررة ليست وليدة العصر، بل وقع في نفس الخطأ الخوارج وغيرهم من غلاة الفرق الإسلامية»[19]، وضمن هذا المعنى تثير شخصية المتطرف دينيا عدة تساؤلات على مستوى ارتباطه بمكونات القيم الثقافية، وطريقة تفاعله مع النظام السياسي، لذلك قد يبدو

[18]- المرجع نفسه، ص82.

[19]- المرجع نفسه، ص82.

سلوك العنف لديه أقرب وأنجع وسيلة لاحتواء أزمة التهميش والقهر الاجتماعي من جهة، ومواجهة ذلك النظام من جهة أخرى، إلا أن الاعتداء على النفس أو المال أو العرض يُعَدُ خروج عن تعاليم الإسلام، لأن هذه الأساليب الإجرامية تشكل تهديدا لأمن الأفراد وحرياتهم، وتقويضا لقيم التدين والالتزام بضوابط الأخلاق الفاضلة التي تعبر عن الإسلام باعتباره دين التسامح والحوار والاعتدال، وليس التطرف والغلو والتشدد، ومن هذا المنظور فالعنف السياسي قد حول التطرف والإرهاب الديني من الناحية الأخلاقية والاجتماعية والقانونية إلى جريمة في حق النفس أولا، وفي حق الفرد والمجتمع ثانيا، لذلك فالتطرف الديني يعبر عن دلالات الصراع بين المصلحة والمفسدة على غرار ما نراه حاليا من ثورات عربية أصطلح عليها بمفهوم الربيع العربي، إلا أن واقع العالم العربي الإسلامي يخالف ظاهر هذا المفهوم، أين انهارت البنية التحتية والفوقية للدولة، وغابت نعمة الأمن والسلم والاستقرار، وظهرت صور القتل والاغتصاب والاختطاف، والهجرة غير الشرعية إلى أوربا، ومظاهر التشرد والتجويع والعنف نتيجة تلك التنظيمات والجماعات الدينية المتطرفة التي أفسدت المجتمعات، وحولت وعي الشباب وسلوكه وطريقة تدينه والتزامه عن المسار الديني الإسلامي المشروع، «...فقد تبين أن الذين ينتمون إلى هذه الحركات معظمهم من الذين واجهوا صعوبات في تحديد ذاتيتهم في مجتمعهم، ويحاولون إيجاد بدائل لهذا، أو بين الذين يبحثون عن الحب والقبول والانتماء، وهي أشياء افتقدوها في حياتهم وعلاقتهم الأساسية، ففي الانتماء لمثل هذه

الحركات يجد الأشخاص علاقات بديلة افتقدوها بين أسرهم أو في مجتمعاتهم»[20]، فجذور التطرف الديني تعود إلى تلك الحالة السياسية التي استنسخت ظاهرة الإرهاب، وهو ما يعكس لغة هذه الجماعات الإسلامية المتشددة التي استعملت خطابا سياسيا أكثر تأثيرا من الناحية الدينية، أين انجذب واقتنع غالبية أفراد المجتمع بهذا الخطاب للخروج من وضعيتهم الاجتماعية، والسيطرة على نظام الحكم بحثا عن السلطة لا غير، لذلك فإن الضبط الأخلاقي والديني لسلوك المتطرف يتحرك في نطاق فهم الأسس العقائدية، والمعاني المنطوية تحت طبيعة هذه الظاهرة التي تعتبر جوهر الانتماء الديني لمشروع هذه الجماعات كشكل من أشكال التفاعل والاتصال المستمر بين كل قيادات التنظيم الإرهابي داخل المجتمع، ومن ثم فإن بنية الثقافة العربية الإسلامية قد اختزلت أثر العلاقة بين التطرف الديني والعنف السياسي، وفي هذا الإطار يتصور "الجابري" طبيعة هذه العلاقة قائلا: «...ونستطيع أن ندرك أبعاد هذا المبدأ الأصولي في الإسلام إذا لاحظنا ذلك الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه اللغة العربية في الدراسات والأبحاث الإسلامية، عقيدة وشريعة: فكثيرا من الخلافات المذهبية، الكلامية والفقهية، مرده إلى اللغة، أي إلى ما تتوفر عليه اللغة العربية من فائض في الألفاظ، وما يتوفر عليه اللفظ العربي من فائض في المعنى، وما تتميز به التراكيب العربية من تنوع، أما الخلافات السياسية التي كانت تحركها أصلا دوافع اجتماعية، اقتصادية أو طائفية، فقد وجدت هي الأخرى في النص الديني العربي، بفضل مطاوعة اللغة العربية وانفتاحها، ما تتخذ منه

[20]- المرجع نفسه، ص- ص 76-77.

سندا أو غطاء»[21]، فالمفردات اللغوية للخطاب الديني قد جعلها تنفتح على صراع التأويلات في سياقها السياسي الإيديولوجي والطائفي المتطرف، لذلك اصطدم المتلقي بطبيعة هذا الخطاب الذي يبدو في ظاهره ملائما مع النسق القيمي الثابت للمجتمع الإسلامي، وفي باطنه متناقضا ومتطرفا ومتشددا، ومن ثم فإن انحراف هذه الممارسات الدينية عن الإطار المرجعي للثقافة العربية الإسلامية قد يطرح أزمة تحول وتعدد في بنية الخطابات الدينية على مستوى تلك المؤسسات التي تتداخل في أهدافها وقيمها وأدواتها الروحية مع عناصر الانتماء وثوابت الهوية، «... فالدين، بما يمثله من تحولات مترسبة في الوعي الإنساني، سواء أكان وعيا فرديا أم جماعيا، إنما يقدم تصورا لعملية البناء الاجتماعي وكذا العلاقات المؤطرة له، من تبادلات اقتصادية، وممارسات سياسية، ورباطات اجتماعية وتوجهات ثقافية وغيرها، وهو بذلك يشكل رأسمال فعال في تشكيل سلوك الأفراد وقيمهم، وتحدد اتجاهاتهم وتسيطر عليها، بغية لعب دور المحرك في تعبئة الأفراد وحملهم من بسط قيمة التنمية المتوخاة...»[22]، ومن هذا المنظور فإن التعصب قد يفقد الدين رمزيته المقدسة، مما يؤدي إلى اختلاط تلك السلوكات الانفعالية المتطرفة بالإرهاب، كظاهرة اختزلت صراع البرامج

[21]- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط10، 2009، ص-ص 75-76.

[22]- أحمد أوراغي، رأسمال الديني وآليات التنمية-مقاربة أنثروبولوجية-، مجلة أنثربولوجية الأديان، أعمال مخبر أنثربولوجيا الأديان ومقارنتها، دراسة سوسيوإثنولوجية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 13، 2013، ص235.

الدينية لتلك الجماعات مع وسائل الإعلام والاتصال، وتعارض الدين مع السياسة، ودعوتهم عن طريق العنف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وإرساء أركان الخلاقة، وبالتالي فطبيعة هذه الأفكار الدينية المتطرفة قد جعلت الجماعات السياسية أكثر تشددا، وممارسة لخطاب الكراهية والعداوة والانتقام من النظام العلماني اللائكي، أين جاءت الاستجابة للفكر الديني المتطرف لتحدد ذلك النموذج القيمي الذي استهدف علاقة التوتر والصراع داخل نطاق تلك الممارسات التي رفضت لغة الحوار الديني القائم على ثقافة التسامح وأسلوب الاعتدال والوسطية، لذلك تبقى مظاهر الغلو في الدين على مستوى الأفكار والقيم والسلوك والممارسات والأنشطة مصدرا مباشرا في تمييع الهوية الحضارية للمجتمعات العربية الإسلامية، نتيجة هذه الازدواجية في القيم العقائدية التي تؤمن بها بعض التنظيمات والجماعات الدينية المتطرفة، «...وضمن هذا النموذج يظهر لنا نوع من التحدي للسلطة الدينية، وقد أدى هذا إلى ظهور الفرق كمنظمات دينية تضم كلا من الأغراض الدينية والسياسية، ومن خلال الصراع بين الفرق والكنائس المسيطرة، وبين الفرق وبعضها بعضا برزت مرحلة جديدة للتسامح الديني والحرية الدينية إلى الوجود...»[23]، فطبيعة هذه المرحلة تسمو بالخطاب الديني المعتدل، وترتقي بكل الممارسات الدينية إلى إحداث قطيعة مع لغة التطرف الديني السياسي، ودعت إلى التوافق مع أفكار وقيم الانفتاح وليس الانغلاق، هذه الدعوة من شأنها التأسيس لمجتمع تحكمه ثقافة

[23]- محمد أحمد محمد بيومي، علم الاجتماعي الديني ومشكلات العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2003، ص350.

الوعي الديني والممارسة الصحيحة لسلوك التدين، فكل محاولة للتطرف والغلو في الدين هو ما يعزز ويرسخ تلك الأعمال الإرهابية والإجرامية داخل المجتمع، لا سيما ما عرفته الجزائر من خلال تجربتها السياسية التي صاحبت أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988م، ليعرف المجتمع الجزائري التعددية الحزبية الذي أدى إلى طهور اتجاه سياسي ديني متشدد تمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واتجاه آخر معتدل تمثل في حركة مجتمع السلم، هذا النموذج الديمقراطي قد حمل ملامح التغيير وبناء مؤسسات الدولة انطلاقا من إحداث القطيعة مع هيمنة الحزب الواحد والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن الحياة السياسية في تلك الفترة اصطدمت بظاهرة الإرهاب، أين سلك ذلك الاتجاه الديني المتشدد مسلكا منحرفا صاحبه تشكيل جناح عسكري مسلح قام بعدة اغتيالات وتفجيرات، واختطاف واغتصاب وقتل لكل من يحالفهم، أو لا يتعاطف معهم، أو يؤيد أفكارهم ضد النظام، لذلك انصرف غلوهم وتطرفهم إلى تحريم كل شيء من خلال تلك الفتاوى التي لا تستند إلى نصوص شرعية صحيحة من الكتاب والسنة، كل ذلك جاء نتيجة إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بمقاعدها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن ثم دخلت الجزائر في أزمة سياسية حادة مع تلك الجماعات الإسلامية المتشددة، وهو ما استدعى تدخل المؤسسة العسكرية، وإسناد المهمة للجيش قصد تحقيق الأمن والاستقرار، على غرار إعلان حالة الطوارئ، وتجميد النشاط السياسي لهدا الحزب وحله، فكل الأضرار التي لحقت بالشعب الجزائري كان بسبب التطرف

والإرهاب والغلو في الدين، ولازال يعاني الأطفال والشيوخ والنساء من آثارها نفسيا وجسديا واجتماعيا، ومن ثم أخذ الناس ينفرون من تلك الممارسات الدينية المتطرفة، ويقبلون على ثقافة التسامح الديني، والخطاب الإسلامي المعتدل الذي يرفض التعصب والتشدد، لينفتح المجتمع الجزائري على حياة سياسية أخرى جوهرها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي تعززت بقانون الرحمة والصفح عن كل من حمل السلاح، أو تورط في أعمال تخريب للممتلكات، أو التحق بهذه التنظيمات الإرهابية المسلحة، هذه الأساليب والتدابير السياسية للدولة قد استهدفت قيم الوئام المدني، وحاربت كل أشكال تسييس الخطاب الديني داخل المساجد، وسمحت بحرية التعبير السياسي، ودعت إلى تجنب العنف والتطرف والتعصب، لذلك تبقى أزمة العالم الإسلامي ملازمة لظاهرة التطرف الديني، «...ومن هنا فإن التطرف يعني أن يدعي شخص ما أو جماعة بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة، وأن لا حقيقة في الحياة والواقع سوى ما تملكه هي، هذا هو التطرف الفكري سواء قصد أقصى درجات اليمين، أو تنحى إلى أقصى درجات اليسار، وذلك لا يعني البتة أن التوسط هو الحالة المثلى أو المثالية التي يجب أن تحتذى، لأن هناك تيارات وأفكار ونظريات ومبادئ يعتقد فيها الشخص أو الجماعة ويدافع عنها، المهم أن يعرف أن كل تلك الأفكار والنظريات ووجهات النظر تحتمل الصواب والخطأ، ولا تحتمل بعدا واحدا يكون هو الصواب، حتى لا يعد الفرد أو الجماعة متطرفا فكريا»[24]، وضمن هذا

[24]- وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، تقديم شبل بدران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص10، 11.

المعتقد يكون الإرهاب الديني مجالا لطبيعة هذا التطرف والتعصب الفكري الذي يتخلق في رحم الغلو والتشدد، أين كان استخدام الأنظمة الديكتاتورية لأساليب القمع والتعذيب داخل السجون مبررا كافيا لتلك الجماعات الدينية بممارسة الإرهاب كأداة مروعة في نظرهم للدفاع والمقاومة، ومن ثم تحول هذا السلوك إلى جهاد انطلاقا من تكفير هذا النظام، وقتال كل من يسانده أو يقف معه ضدهم، فالعنف السياسي قد اختزل لغة التطرف والإرهاب الديني في تلك الممارسات التي تتعارض مع قيم التنشئة الاجتماعية، وثقافة المواطنة كنظرية في السلوك والمعرفة، وتحول الخطاب الديني إلى أداة لتكريس العنف في جانبه الفكري أو السلوكي وهو ما نلمسه داخل المحيط الأسري والمدرسي والجامعي، فتباين وتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب على مستوى الحياة السياسية قد استدعى حضور أساليب التحديث والتطوير والإصلاح قصد بناء منظومة دينية وسياسية تؤسس لقيم الاعتدال والوسطية والتسامح في ممارسة الخطاب الديني على نحو يربط النسق القيمي لثقافة المجتمع السائدة بتلك التحولات والتغيرات التي صاحبت ثورة العولمة ورهانات الحداثة، وهذا ما جعل معظم الباحثين يختلفون في نظرتهم لظواهر العنف والتطرف والإرهاب، «...إذ يرى البعض أنها عملا فدائيا حين يقوم به بعض المواطنين ضد المحتل أو المغتصب للأرض، فإن الآخرين يعتبرونه عملا إجراميا ضد المجتمع ونظامه السياسي يعاقب عليه القانون، ثم هناك من يعتبرون التطرف نوعا من أنواع

الحفاظ على الهوية وحمايتها من علمانية العصر...»[25]، وضمن دائرة هذا الاختلاف لطبيعة مفهوم الظاهرة، قد يتفق البعض على أن هناك عنف مشروع، والآخر غير مشروع الذي يؤدي بصاحبه إلى التهلكة، فضبط النفس، وتجنب الغضب، ومجادلة الآخرين بالحسنى، وتقبل رأي الآخر على أساس ثقافة الاختلاف وليس الخلاف، كلها قيم وأفكار تدعو للاعتدال والتسامح الفكري والديني والحضاري، وترفض كل أشكال التعصب والتطرف الخارجة عن تعاليم الدين الإسلامي الذي حارب عصبية الجاهلية الأولى، وجسد نموذجا أخلاقيا يقوم على التقوى والرحمة والمودة بين البشر في إطار تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهدا ما دعا له الحوار بين الأديان والحضارات، وجميع الثقافات التي تنادي بالسلم واحترام حقوق الإنسان، ونبذ العنف والتطرف مهما كانت دوافعه ومبررات وأهداف أصحابه، المهم أن ثقافة الكراهية والسلوك العدائي للإسلام قد ساهم بشكل مباشر في استفحال خطر وتهديد الإرهاب الفكري والديني، على غرار ما اقترفه اليهود ضد الفلسطينيين والبوذيون ضد شعب بورما، والصرب ضد البوسنيين، وأمريكا ضد اليابان والفتنام، وكل ما حملته ثقافة الاستعمار ضد الشعوب الضعيفة من أفكار وأساليب القمع والتشريد والتجويع، وهذا ما يمثل الوجه الآخر للإرهاب والعنف التاريخي الذي صاحب الاستعمار خاصة في الوطن العربي، ومن هذا المنظور فإن كل أعمال العنف والجرائم على اختلاف أسبابها وأشكالها قد أدت إلى اختلال التوازن بين الثقافة الدينية المعاصرة ومنظومة القيم الموروثة،

[25]- المرجع نفسه، ص20.

لذلك فإن الإفراط في التطرف الديني والعنف السياسي قد يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية بين شعوب العالم الإسلامي، وانفتاح المجتمع على المجهول، «...فالمتطرف هو ذلك الفرد الذي يكون أكثر تصلبا من الوجهة الذهنية، وأقل تبصرا بمتطلبات الواقع، وتظهر فيه جملة من السمات تجمع بين الخضوع والتوتر، وتزداد لديه مشاعر الخوف والنظرة التشاؤمية، وتتدرج من الانعزالية والاغتراب والنفور من الآخرين، وتصل إلى العدوان بالقول أو الفعل في محاولة منه لفرض أفكاره وآرائه التي يعتقد دائما بصحتها وموضوعيتها، على الرغم من عدم قدرته في أغلب المواقف- على تقديم الأدلة والحجج التي تبرهن عليها»[26]، وامتداد لطبيعة هذه الرؤية شكل مفهوم التطرف لمذهب، أو تعصب لفكرة أو رأي مصدر الخلاف الديني والسياسي ضمن التاريخ العربي الإسلامي، ومن ثم جاءت ظاهرة الإرهاب لتهدد كل شعوب العالم بأسره، خاصة تأثير تلك الأفكار والتوجهات والخطابات في الممارسات الدينية والسياسية التي انطوت على تغييرات في بنية المجتمع، من حيث طبيعة عاداته وتقاليده وأعرافه، وكل ما يميز هوية أفراده، ويعزز أبعاد وأهداف الحوار والتواصل مع ثقافة الآخر، فالتطرف الديني يبقى كظاهرة مرضية يتبعها سلوك الكراهية والعدوان والعنف، أين يكون التزمت والتعصب مظهرا سلبيا يعبر عن تلك الأفكار الإيديولوجية التي تغذي هذا السلوك، على غرار الفكر السلفي المتشدد الذي ينفرد بكل أنواع التطرف الفكري والديني الذي صاحبه تطرفا سياسيا وعرقيا،

[26]- المرجع نفسه، ص26.

لهذا الغرض فإن ممارسة الخطاب الديني داخل تلك الصراعات الإيديولوجية، والتحولات القيمية، وكل المعتقدات الدينية والثقافية والاجتماعية من شأنه أن يؤثر سلبا على تلك الممارسات التي تستهدف كل حالات الاغتراب الديني وعلاقتها بأشكال التطرف والإرهاب السياسي، إلى جانب هذا التأثير تتدخل شبكات الإعلام والاتصال في تقويض كل القيم نتيجة الانفتاح الثقافي السلبي على عالم التكنولوجيات الحديثة، «...فالقيم هي أحد أهم المكونات في الطابع القومي لأي مجتمع، وهي المعتقدات التي يسلك الإنسان بمقتضاها السلوك الذي يفضله، بحيث يكون مرغوبا من الآخرين، ويشتمل على المكونات المعرفية والوجدانية له، فإن أي تزييف أو تحريف في هذه القيم يعتبر تزييفا في نمط المعتقدات السائدة لدى الشباب»[27]، ومن هذا المنظور فإن اجتماع ثقافة الإعلام والاغتراب الإيديولوجي والسياسي، وأفكار الحداثة الغربية، والاستعمال السلبي لإنجازات الحضارة قد أفقد المجتمعات العربية الإسلامية القدرة على التحكم في ذلك، «...فالاغتراب رفض عميق لقيم المجتمع، واعتزال عن الآخرين مع سيادة الشعور بالوحدة وفقدان الجذور، وعدم الإدراك لمعنى الحياة وهدفها ووجهتها، والإحساس بالتشيؤ (شعور الفرد بأنه شيء وليس إنسانا)، والشعور المختلط المضطرب بالذات، وكثيرا هنا ما تنقطع سبل الحوار الجدلي البناء نتيجة التبعية والخوف والسلبية والشعور بالضآلة والعجز اتجاه الأشياء والموضوعات»[28]، وضمن هذا المعنى حمل مفهوم الاغتراب الديني أفكار

[27]- المرجع نفسه، ص37.

[28]- المرجع نفسه، ص40.

وقيم التطرف والغلو لتلك التنظيمات والجماعات السلفية المتشددة، لذلك فإن الحديث عن التدين في الإسلام قد جعل من الإطار الشرعي لطبيعة الممارسات الدينية الشرعية حجر الأساس للالتزام الذي ينطوي على تلك المعايير والتعاليم الدينية الثابتة التي تعبر عن ثقافة التسامح وليس التطرف، فكل الأساليب الإرهابية باسم الدين الإسلامي تعد إجراما عقائديا يستهدف أهداف المتطرف من أنظمة الحكم، ومن ثم فكل ما يندرج تحت هذه الأهداف قد اختزل متغيرات هذا العصر الحداثي التي عكست تأثير أفكار الغلو الديني في أزمات ومشكلات العالم الإسلامي، لهذا الغرض فإن فكر التكفير والهجرة قد استنسخ العنف السياسي من خلال ضرورة الجهاد والقتال باستخدام القوة قصد تحقيق نظام سياسي إسلامي، فكل مخططات الجماعات الإسلامية المتشددة تميل إلى ضرورة الحكم بما أنزل الله، وهو ما يبرر النص القرآني أن تغيب هذا النموذج من الحكم هو بمثابة عين الظلم والكفر والفسوق، لذلك وجدت هذه الجماعات في هذا النص ذريعة للخروج عن الحكام وقتالهم، وضمن هذا المعنى شكل التعصب والتطرف الديني عند الشباب المتدين دافعا لممارسة الإرهاب بحثا عن الاستشهاد في سبيل الله من جهة، وإسقاط النظام من جهة أخرى، لذلك ترى هذه التنظيمات الدينية المتطرفة، «...أن إقامة نظام اجتماعي سياسي إسلامي حقيقي قائم على الشريعة الإسلامية أن يبتغيها، إنها الهدف الأول للجماعة المجاهدة والكفاح، عندئذ كفاح مستمر لا ينتهي إلا بأحد أمرين: الموت أو استئصال دولة الجاهلية وإقامة حكم الله في الأرض

(الحاكمية)»[29]، ومن هذا المنظور فإن تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الخلافة لا يتحقق إلا ضمن مشروعية الاستجابة لأوامر تلك الجماعات وقياداته عن طريق الإكراه، فلغة الغلو الديني تتعارض مع بنية الخطاب الإسلامي الذي ينطوي تحت مفردات الالتزام بعيدا عن التعصب، واقتراف الجرائم والأعمال الإرهابية، والاغتيالات السياسية التي انتهت بتفكك المجتمع، وانهيار النموذج التربوي الديني الذي يعبر عن الإسلام في مبادئه وأهدافه وقيمه، فالتأثير السلفي المنحرف قد روج لأفكار استهدفت رفض كل ما ذهب إليه العلماء والفقهاء، والدعوة إلى هجرة وتكفير كل نظام لا ينتهج نهج شريعة الدين الإسلامي، هذا الأمر قد حول عقيدة السلف الصالح إلى وسيلة للمغالطة والتلاعب بالشعور الديني للشعوب من خلال فكرة الجهاد، فطبيعة هذه الممارسات الدينية لا تستند إلى تلك الطرق السلمية في الحوار على غرار التسامح والاعتدال، وإنما أسلوب القوة والعنف والتطرف، لذلك جسدت حركة الإخوان المسلمين الفكر القطبي في مصر، وهو ما أدى لاحقا إلى اضطهاد هذه الحركة واعتباره فكرا متطرفا وتنظيما سياسيا إرهابيا، ومن ثم فإن طبيعة الاعتراف بهذه الأفكار الدينية والأساليب الجهادية، هو ما آل إليه واقع العالم الإسلامي، وكل الجماعات التي تتمسك بأسلوب العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها كانت دينية أو سياسية، ولكن نجد أن تسييس الخطاب الديني الإسلامي هو ما أنتج حالة الاغتراب، والتواصل الثقافي مع طبيعة تلك الممارسات الدينية التي تجاوزت القيم الإسلامية الصحيحة، فالمظهر الديني للتطرف قد يعود إلى غياب التوعية لاسيما

[29]- عدلي علي أبو طاحون، مرجع سابق، ص380.

في طريقة إقناع الناس وتشويه كل الممارسات الدينية التي اختزلت أشكال التطرف على المستوى السياسي خاصة، وبذلك فإن الجهل بالأحكام الشرعية والميل إلى السلوك العدواني والإجرامي قد جعل من القابلية للتطرف والغلو الديني نموذجا للفهم الخاطئ للتدين في الإسلام، وهو ما عكس تمثلات أزمة الخطاب الديني وآليات ممارسته التي انتهت بعالمية ظاهرة الإرهاب في العالم العربي وخارجه.

خاتمة:

تشكل ثقافة العنف والتعصب الفكري والديني جوهر التطرف والإرهاب الذي استنسخ تلك الممارسات الدينية في إطار كثير من الأفكار والقيم الدخيلة على المجتمع العربي الإسلامي، أين استوعب المسلم المتطرف أساليب تدعو إلى الغلو والتشدد في الدين والخروج عن أساليب الاعتدال والرفق واللين والتسامح، هذه الأساليب تتلاءم مع مقاصد الدين الإسلامي، وينفتح على جميع الثقافات والحضارات والأديان، لاسيما أن الفكر الديني المتطرف يحمل في طبيعته كل أشكال السلوك اللاإنساني الذي لا يتطابق مع قيم الفطرة السليمة للإنسان، ويتعارض مع أبعاد الخلافة المادية والروحية لهذا الكائن، فبمقتضى الصراع بين الخير والشر يظهر سلوك التطرف كأداة تستهدف العنف اللامشروع الذي يختزل تلك الرغبة الانفعالية المدفوعة بمظاهر الغضب والكراهية والعداء بين شعوب العالم، لاسيما تأثير الإيديولوجيا والسياسة في تقويض قيم الإسلام، وأنساقه واتجاهاته الروحية التي

تدعو إلى التسامح الديني والحضاري، وتغلب منطق الحوار والتواصل والاختلاف الفكري، وليس الدعوة إلى الطائفية والعنف الذي من شأنه تهديد أمن واستقرار المجتمع في جميع مؤسساته، فتلك الجماعات الإسلامية المتطرفة والتنظيمات الإرهابية قد استعملت الخطاب الديني الإسلامي كوسيلة غير شريفة لتحقيق الغاية التي انجذب إليها غالبية الشعوب في صورة تلك الإغراءات المادية، والمغالطات الفكرية، والإكراهات السياسية التي تحركت في نطاق كل أساليب الترغيب والترهيب، ومن ثم فإن الفهم الخاطئ، والثقافة العشوائية في ممارسة التدين على أساس نموذج التطرف والغلو قد يصاحبه انحراف كلي على مستوى ثورة الإعلام والاتصال، وكل ما تشير إليه تلك الممارسات الدينية المتطرفة، لذلك لا يمكن أن نتحدث عن ثقافة إسلامية صحيحة إلا في نطاق الخطاب الديني المعتدل الذي ينفتح على ممارسة الفكر الاختلافي خارج تلك الأعمال الإرهابية المتطرفة، فقد أوصى الرسول عليه السلام بتجنب الغضب، وحدد معالم الدين الإسلامي في حجة الوداع، وحث أصحابه أثناء الغزوات والحروب بفضائل الرفق بالأطفال والنساء والشيوخ والشجر، كما دعا إلى الالتزام بالدعوة إلى الإسلام عن طريق الموعظة الحسنة، والكلمة الطيبة، والخلق الحسن وليس الإكراه والتعصب والتشدد، لذلك نجد أن هذا النموذج قد أرسى قيم التربية المحمدية انطلاقا من مكارم الأخلاق التي تعبر عن طبيعة الإسلام كدين للمعاملة، وضمن هذه الرؤية يبقى الإسلام بريئا من ظاهرة الإرهاب الأعمى مهما كانت مبرراته أو توجهاته أو خلفياته، لذلك تحاول كل الدراسات السوسيولوجية والفلسفية والتربوية والنفسية

الحديثة أن تقف عند حدود ظاهرة التطرف الديني وآثارها وانعكاساتها على المجتمع، لاسيما حقيقة نموذج التدين داخل العالم الإسلامي، الذي عرف تباينا واختلافا في ممارسته نتيجة انقسام الأمة الإسلامية إلى فرق وطوائف دينية ساهمت بشكل كبير في عملية التطرف والغلو، خاصة ما عرفه المجتمع الإيراني من تعصب وصراع طائفي بين السنة والشيعة، وتنامي ظاهرة الكراهية والعنصرية، والصراعات العرقية في العالم، لاسيما ثقافة - دمروا الإسلام أبيدوا أهله -، هذه الثقافة تشكل حجر الأساس لطبيعة الصراع بين الإسلام والغرب، أين جاءت لغة الاستعمار عبر التاريخ لتحمل أبعاد وأهداف هذا الصراع، وهو ما يعكسه تاريخ احتلال فرنسا لدول المغرب العربي الذي استهدف طمس الهوية الدينية الإسلامية لهذه الدول، لذلك فإن صلة التاريخ بجذور ظاهرة التطرف والإرهاب الديني تعكس حقيقة هذه الممارسات الدينية سواء عند المسلمين أو المسيحيين خاصة هيمنة الكنيسة وتطرفها الديني، وانصرافها إلى تقويض حرية العقل في العصر الوسيط، وهو ما يبرر موقف الكنيسة مع جاليلي، وموقف الفقهاء وعلماء الكلام مع ابن رشد والحلاج المتصوف، كل هذه الممارسات الدينية المتطرفة قد حولت منظومة القيم إلى ثقافة غريبة عن المجتمع الإسلامي، ومن هذا المنظور انصرفت حركات الإصلاح والتجديد الديني إلى إعادة النظر في طبيعة ممارسة الخطاب الديني على نحو تحديث بناء مجتمعي يقوم على الاعتدال وليس التطرف وفق الإطار الديني والثقافي والسياسي الذي يجمع بين تلك القيم المحافظة وأفكار الحداثة وثقافة الفكر العولمي

المعاصر، وضمن هذه العلاقة يجب تحرير الدين الإسلامي من جميع الإيديولوجيات الخاطئة التي استخدمت تلك الأفكار إلى لغة للاستلاب والاغتراب هدفها خلق نوع من الصراع بين الأديان والحضارات في حدود الاستخدام المجتمعي لظاهرة العنف والتطرف الديني، فطبيعة هذا الاستعمال قد كشف عن جهل الأغلبية للدين الإسلامي، خاصة أشكال العنف السياسي التي ارتبطت بكثير من البدع وضلالات الجهل والشعوذة والخرافات، وتلك الفتاوى التي تغذي دوافع العنف الطائفي وهو ما عرفه المجتمع العراقي والسوري، وبذلك فإن جميع تلك الحركات والتنظيمات والجماعات الدينية المتطرفة قد فضلت أسلوب العنف والغلو عن أسلوب الحوار والاعتدال، مما أدى إلى تشويه صورة الإسلام خاصة ما حمله الفكر الديني السلفي في الوطن العربي، وتشجيعه على تلك الأنشطة التطرفية التي تدعو إلى التكفير والتهجير، هذا الانغلاق والتعصب الديني قد نتج عنه خطابا يرمي إلى أسلمَه نظام الحكم قصد تحقيق المجتمع الإسلامي المنشود، فاشتراك هذا النموذج الديني والسياسي لطبيعة هذا الخطاب في ظاهرة العنف والتطرف قد ترجم تلك الأفكار الدينية الضالة إلى سلوك إجرامي تجسد في شخصية هذه الجماعات الإرهابية المسلحة التي استعملت مفهوم الجهاد بطريقة غير شرعية نتيجة تلك الفتاوى والاستجابة لخطاب ديني مسيّس، فالتسامح والاعتدال في ممارسة هذا الخطاب هو النموذج العقلاني الذي يتفق مع المقاصد السامية للشريعة الإسلامية بعيدا عن سلوك التطرف والغلو في الدين، لهذا فالمسؤولية المباشرة تقع على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة التربية الأسرية والمدرسية التي من شأنها إحلال

ثقافة التسامح مكان العنف والتعصب قصد ترسيخ قيم الوعي الديني الإسلامي بشكل صحيح يتطابق مع تلك الممارسات الدينية المشروعة، إذ لا يمكن أن نجد حلا أو بديلا لهذه الأزمات والمشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي إلا من خلال تحرير الدين من سمات الترهيب، وكل ما يغذي الرغبة والدافعية إلى إثارة الغضب والعنف والجريمة، وإظهار فقط الفضائل الإسلامية التي تعزز القيم الإنسانية والحضارية التي تؤسس للقطيعة مع ظاهرة التطرف الديني والانفتاح على تلك الظواهر الثقافية والاجتماعية التي تجمع بين أصالة الدين الإسلامي وكل ما حملته الحداثة والعولمة من أفكار لا تتعارض مع طبيعة هذا الدين الحنيف، ومن هذا المنظور يجب تهيئة شعوب العالم الإسلامي للتواصل مع الخطاب المسجدي المعتدل الذي ينفتح على جميع الثقافات الدينية التي تدعو إلى التسامح والسلام ونبذ العنف والإرهاب كان سياسيا أو دينيا أو ثقافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، فالإنقلاب على منظومة القيم طبقا للصراع الإيديولوجي قد يؤدي إلى الصدام الثقافي بين الأديان والحضارات، وهو ما نلمسه عند العلمانيين ورجال الدين المتشددين، وأفكار السلفيين المتعصبين، وفي سياق هذا الصراع يبقى الطابع العالمي لظاهرة التطرف يميز حدود الممارسة للخطاب الديني سواء عند المسلمين أو غيرهم، أين تظهر تجليات أزمة العالم الإسلامي في تلك الثورات العربية التي انطلقت من خلفيات سياسية لتحقيق غاية دينية وهي "الدولة الإسلامية"، إلا أن استئصال سلوك العنف والتطرف من المجتمع مرتبط بعدة عوامل تنطلق من تربية الفرد وتعليمه وتزويده

بأدوات الممارسة الصحيحة للخطاب الديني ضمن ثقافة التدين السليمة، والالتزام القيمي والحضاري بأهداف الدين ومقاصده التي تدعو للتسامح والاعتدال والوسطية، وهذا ما يشكل حجر الأساس للنظرة العقلانية لمجتمع الحريات في أنماطه وأنساقه واتجاهاته السياسية والدينية.

قائمة المراجع:

1- أحمد أوراغي، الرأسمال الديني وآليات التنمية-مقاربة أنثربولوجية-، مجلة أنثربولوجية الأديان، أعمال مخبر أنثربولوجيا الأديان ومقارنتها، دراسة سوسيوإثنولوجية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 13، 2013.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2002.

3- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

4- الطاهر بدوي، حالة المسلمين اليوم وأزمات الأسرة المعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 12، ط2، 1984.

5- عدلي علي أبو طاحون، سوسيولوجيا التطرف الديني، جذور مظاهر التطرف الديني بين اتباع الديانات السماوية مع دراسة للواقع المصري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1999.

6- محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، ط1، 2002.

7- محمد أحمد محمد بيومي، علم الاجتماعي الديني ومشكلات العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2003.

8- محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1.

9- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط10، 2009.

10- وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، تقديم شبل بدران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2002.